توقعات بنمو اكتتاب أقساط التأمين

السيف: «وثاق للتأمين» حققت 54 ألف دينار أرباحاً خلال العام الماضي

قال رئيس مجلس ادارة شركة وثاق للتأمين التكافلي عبدالله يوسف السيف ان الشركة حققت أرباحاً صافية للعام 2012 قدرها 54.275 دينار كويتي وبواقع 0.49 على السهم، مقابل 69 ديناراً كويتياً من دون أي خسائر على السهم مقارنة بذات الفترة نفسها من العام 2011. مشيرا الى ان العام 2012 شهد نموا في اجمالي الاصول بمقدار 0.80 في المئة وكذلك نمو حقوق المساهمين بمقدار 1.14 في المئة.

حديث السيف هذا جاء لدى تروؤسه للاجتماع الثاني عشر للجمعية العمومية للشركة التي عقدت صباح امس في مقر وزارة التجارة والصناعة امام نسبة حضور بلغت « 89.92 في المئة » وأستعرض فيها التقرير السنوي لأعمال ونتائج الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 متضمناً تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتقرير مراقب الحسابات ولمحات موجزة عن أوضاع الأسواق والإنجازات التي شهدتها الشركة والإستراتيجية التي اتبعتها لتحقيق أهدافها، معربا عن بالغ سعادته للإنجاز «النوعي» الذي حققته «وثاق - مصر» حيث وصلت حصتها السوقية الى 18 في المئة من إجمالي أقساط التأمين التكافلي في السوق المصرى الذى يسيطر النشاط التكافلي فيه على نسبة 10 في المئة فقط من إجمالي التامين هناك، كاشفا عن عزمهم التخطيط لرفع هذه النسبة الى 25 في المئة حتى عام 2016. هذا بالاضافة الى تعزيز الانتشار الجغرافي المميز، ودعم رأس مال الشركة وفق المخطط له، بالرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي تحيط بجمهورية مصر العربية، مايؤكد مضى الشركة قدما في تنفيذ استراتيجياتها المتبعة على ادارة المخاطر وآليات الإكتتاب بالطرق المرنة والمهنية التي تناسب وظروفها في الأسواق وتحمي مساهميها من الأخطار.

واضاف السيف: اما على صعيد الأرباح التشغيلية للأقساط المكتتبة فلقد حققت نمواً يقدر بـ 10.4 في المئة، حيث بلغت 183.516 دينار كويتي في العام 2012، في حين شهدت بعض أنشطة التأمين الحيوية نموا هائلا، ناهيك ان الشركة حققت - وعلى مستوى العديد من التعاقدات الحيوية المهمة والتي نمت عن العام 2011 - نموا مرضياً ومشجعاً للأعوام القادمة.

وتطرق السيف في كلمته الى أوضاع شركات التأمين في الكويت، فقال ان أعدادها تقريبا على حالها، وان كان هناك توقعات بنمو إكتتاب أقساط التأمين في نهاية عام 2012 قد يصل اجماليه الى 265 مليون دينار كويتي.

لافتا السيف الى ان - انه وحتى نهاية هذا العام - لم تستجب الجهات الرسمية الى تقديم الحلول المناسبة لعلاج مشاكل هذا القطاع الهام الذى مازال يعاني من مشاكل فنية وتنظيمية وتنافسية وأخرى متعلقة بشؤون إعادة التأمين.

- ارتفاع عناصر التكلفة التشغيلية والإنتاجية المحلية والعالمية أثر على الأرباح
- العام 2012 شهد نمواً في إجمالي الأصول بمقدار 0.80 في المئة

يوسف السيف

واضاف السيف: كما أن ارتفاع عناصر التكلفة التشغيلية والانتاجية المحلية والعالمية، أدّوا بالضرورة للاضرار بارباح هذا القطاع كما هو متوقع، ومن المعوقات المهمة والاستراتيجية التي يمكن أن تؤثر على قطاع التأمين بشكل عام، وتعكس تاثيراته على الداخل المحلي، هو تجديد اتفاقيات إعادات التامين، فغالبية شركات إعادة التامين ذات التصنيف الأول أبدت مخاوف، نظراً لتردي النتائج، وتذبذب الأوضاع الاجتماعية والسياسية ككل، كما تحفظت تلك الشركات وغيرها من شركات الاتفاقات الاختيارية على بعض الضوابط الاكتتابية وفرضت بعض الشروط كالتحملات وتعديلا في بعض شروط التغطيات. هذا بالطبع يعد رسالة هامة لشركات التامين والجهات الرقابية المختصة، بضرورة تعديل أساليب ممارساتها للتنافس فيما بينها والتخلي طواعية عن أسلوب المضاربات، قبل ممارسة ضغوط ما من قبل هؤلاء المعيدين. لذا وجب ومنذ زمن اتباع بعض السياسات المتعلقة بالاكتتاب وشؤون الاعادة والمنافسة وادارة المخاطر، من شانها حماية حقوق المساهمين ودرء الأخطار عن أصولهم، ولله الحمد نجحت الشركة في تحقيق كل ذلك.

ورأى السيف ان ما عزّز ذلك هو تقرير هيئة «ستاندرز آند بورز» الأخير عن الشركة خلال الربع الثالث من عام 2012 الذي أكد على تصنيف الشركة وتثبيته BB - مستقر. مشيرا في معرض تعليقه على صعيد أدائها الشركة انها حققت نمو هائلا في بعض أهم انشطتها التامينية المساندة والحيوية كالتامين البحري، حيث وصل النمو في هذا الأخير الى 75 في المئة، وكان مؤشرا هاما يثبت صحة خطها في إتباع سياسة إنتقاء العملاء الاستراتيجين وذوى قواعد العملاء، مضافا له الميزة التنافسية التي تتمتع بها الشركة في هكذا تأمينات. الى جانب نمو أنشطة تأمينات أخرى كالحريق والحوادث العامة، التى تعد ثاني أهم نشاط رئيسي داعم لانشطة الشركة التأمينية الى حوالي 36 في المئة، مايعنى ان أقساط أنشطة التامين المكتتبة للشركة في عام 2012 نمت بالمجمل بما نسبته 21 في المئة مقارنة بالعام 2011، أي بزيادة عن معدّل نمو السوق العام المحلي، مايدعونا الى الفخر والإصرار على تحقيق المزيد.

- المؤشرات مازالت تعكس نمواً يوقع أن يصل إلى 26 في المئة
- توقعات بنمو اكتتاب أقساط التأمين لتصل إلى 256 مليون دينار

وبيّن السيف ان هناك بعض مؤشرات الاكتتاب في بعض أنشطة التامين التى تؤكد من نواحي نمو أقساط التامين المكتتبة وانخفاض اجمالي التعويضات على صحة الآليات المتبعة في اكتتاب مختلف التامينات، والانتقائية السليمة في اختيار محافظ العملاء، في حين تراجعت بعض أنشطة التامين الضارة، التي اتبعت نمطا سلبيا في تحقيق تعويضات مستمرة، نظرا لطبيعتها أو ثقافة الأفراد والمؤسسات التي اعتادت عليها. ونتيجة لكل ذلك، اكد هذا مرة أخرى على صحة وفعالية استراتيجية الشركة المتبعة في اليات الاكتتاب المختلفة وعلى صحة المسار.

وقال: وبالرغم من قناعتنا بضرورة التركيز على بعض المنتجات البديلة والتي تعتمد على شرائح الأفراد بشكل أساسي كتأمينات العائلة والحياة وغيره، والتي يتنبأ الكثير من المتخصصين بعلو شأنها في المستقبل القريب، الا أن التحفظ كبير على الاستثمار بها، لإرتفاع تكاليف تشغيلها، بالرغم من انخفاض تكاليف انتاجها، املين ان نركز عليها في المستقبل القريب متى حان الوقت كمصادر حيوية وغنية بديلة عن تلك التي تعاني من ضعف تنظيمي أو تطبيقات خاطئة، وربما أيضاً مع ارتفاع الوعي والثقافة التامينية في مجتمعنا لدى جمهور المستهلك والجهات الرسمية المختصة، فعندها ستكون مصادر أساسية ومفيدة.

وعلى صعيد متصل، اضاء السيف على صناعة التكافل في العالم، وقال ان المؤشرات لازالت تعكس نموا يتوقع أن يصل الى 26 في المئة تقريبا في نهاية العام 2013، امّا نصيب دول الخليج منه بدى بالتحسن الطفيف في العام 2012، بعد إنخفاضه في العام المنصرم 2013، بعد أن كان أكثر من ذلك في سنوات مضت، ويعود ذلك الى النمو الضعيف لاجمالي أقساط التامين التكافلي في دول الخليج «وصل معدّل النمو الى 11 في المئة تقريبا في 2012»، بينما نمو إجمالي أقساط التامين التكافلي أعلى من ذلك بكثير «وصل معدّل نموه إلى 26 في المئة تقريبا في 2012»، مشيراً الى انه - وبالرغم من زيادة الإجمالي العام لأقساط التامين في الكويت - إلا أن معدّل نمو أقساط التامين التكافلي مستقرة عند معدل 4 في المئة تقريباً لآخر 3 سنوات مقابل نمو إجمالي أنشطة التامين بالاشارة الى نمو الأقساط المكتتبة بنحو 21 في المئة تقريبا.

هذا وقد وافقت الجمعية العمومية التى اعتمدت كامل بنود جدول الاعمال على توصية مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في المالية المنتهية في 2012/12/31.

من المحتمل أن يؤدي ارتفاع التضخم إلى ارباك برنامج البنية التحتية بزيادة التكاليف

ارتفاع التضخم في قطر مع زيادة الإنفاق العام

الدوحة - «رويترز»: قبل خمسة أعوام قفز معدل التضخم في قطر متجاوزا عشرة في المئة بعد أن زادت الدولة إنفاقها بشدة لاستضافة دورة الألعاب الاسيوية عام 2006. والان عاود التضخم الارتفاع بعد أن اتجهت الحكومة لتعزيز الإنفاق قبل نهائيات كاس العالم التي تستضيفها البلاد عام 2022.

وتعتزم قطر التي يبلغ عدد سكانها 1.9 مليون نسمة إنفاق نحو 140 مليار دولار على بناء ملاعب رياضية وطرق ومد سكك حديدية ومطار جديد وميناء بحري وغيرها من مشروعات البنية التحتية قبل النهائيات.

ومن الممكن أن يتسبب الإنفاق بهذا الحجم في زعزعة استقرار اقتصاد أكبر بكثير من اقتصاد قطر. ولذلك فإن البيانات الحديثة التي أظهرت ارتفاعا كبيرا في التضخم ليست موضع ترحيب.

وربما يهدد التضخم إذا أصبح صعوده اتجاها راسخا استكمال بعض المشروعات الانشائية بسلاسة.

ويصر مسؤولو الحكومة وتنفيذيون بالشركات أنهم تعلموا الدرس من المرة السابقة التي ارتفع فيها التضخم وسيتفادون ازمة أخرى لأسباب منها أن أمامهم مدة أطول لتنفيذ المشروعات.

وقال ر.سيتارامان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة خامس أكبر بنوك قطر من حيث القيمة السوقية لرويترز «في عام 2006 شهدنا وضعا مختلفا مقارنة بما نحن أمامه الان. كان علينا تنفيذ كل المشروعات خلال فترة زمنية قصيرة وواجهنا تدفقا مفاجئا من الناس على البلاد.

«أما الان فلدينا وقت كاف لتنفيذ هذه المشروعات وسيتم هذا تدريجيا على مدار السنوات الخمس المقبلة. وهذا الاطار الزمني سيسهم كعنصر استقرار في منع أي مشاكل تضخمية».

وكان معدل التضخم قفز إلى مستوى قياسي بلغ 15.2 في المئة عام 2008 لاسباب منها طفرة البناء التي سبقت الألعاب الاسيوية ومشاكل لوجستية واختناقات منها صعوبات واجهت نقل مواد البناء اللازمة إلى البلاد مما تسبب في ارتفاع التكاليف.

وجاءت النجدة من حيث لم يحتسب أحد بظهور الأزمة المالية العالمية. وانخفض التضخم سريعا مع تراجع ايجارات المساكن بل إن قطر شهدت تراجعا في أسعار المستهلكين عامي 2009 و2010 بما يؤكد مدى تاثر اقتصاد قطر الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير الغاز بالاتجاهات العالمية.

نمو التضخم في قطر

لكن شبح التضخم عاد ليطل برأسه من جديد في الاشهر القليلة الماضية. فارتفع المعدل السنوي إلى 3.6 في المئة في مارس اذار من 3.2 في المئة في فبراير شباط ومن 2.6 في المئة في ديسمبر كانون الاول. وكان من الأسباب الرئيسية وراء ذلك تجدد ارتفاع ايجارات المساكن التي تمثل نحو ثلث إنفاق المستهلكين إذ زادت 5.5 في المئة في مارس.

ويبدو أن أحد العوامل وراء صعود التضخم زيادة الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية في أعقاب انتفاضات الربيع العربي في بعض دول الشرق الاوسط. ففي سبتمبر عام 2011 رفعت قطر المرتبات الأساسية للعاملين في الحكومة والامتيازات الاجتماعية للعاملين المدنيين في الدولة بنسبة 60 في المئة.

ولو أن قطر كانت أسرع في تنفيذ مشروعات البنية التحتية عقب الفوز بتنظيم نهائيات كاس العالم قبل نحو عامين ونصف العام لكان التضخم أعلى مما هو عليه الان.

ولاسباب بيروقراطية في جانب منها كانت الحكومة أبطأ في ترسية بعض العقود مما توقعته الشركات الأمر الذي أصاب بعض رجال الأعمال الأجانب بخيبة أمل إلا أنه حد من ضغوط رفع الاسعار.

وقال عبد العزيز الغريري النائب الأول للرئيس وكبير الاقتصاديين لدى التجاري كابيتال في الدوحة «كان لتاخير العامين أثره في الحد من التضخم».

إلا أنه يبدو ان الإنفاق على البنية التحتية سيشهد ارتفاعا ملحوظا هذا العام إذ تقضي الخطط بزيادة إنفاق الدولة 18 في المئة إلى 210.6 مليارات ريال «57.8 مليار دولار» في السنة المالية 2013-2014 التي بدأت في أول أبريل والاستمرار على هذا المستوى حتى عام 2017 حسبما قال وزير المالية والاقتصاد يوسف كمال هذا الشهر.

وفي يناير قال رئيس بعثة صندوق النقد الدولي لقطر في تصريح لرويترز إن قدرة الاقتصاد على استيعاب الإنفاق الهائل على مشروعات البنية التحتية مسالة مهمة رغم انه ليست هناك مخاوف من حدوث نمو تضخمي للاقتصاد في الوقت الحالي.

ويتمثل أحد دفاعات الحكومة في مواجهة التضخم في قدرتها على تنظيم الأسعار. فقد قالت الحكومة في بيان صدر في ديسمبر الماضي انها ستستخدم سلطاتها لمنع التجار من فرض زيادات غير مبررة في الأسعار على المستهلكين.

وفي سبتمبر 2011 أصدر أمير البلاد توجيهاته لوزارة الأعمال والتجارة لتشكيل لجنة لمراقبة أسعار السلع للحد من الزيادات التعسفية في الأسعار في أعقاب زيادة المرتبات. لكن لم يتضح ما إذا كان بوسع اللجنة فرض قيود سعرية واسعة النطاق إذا اقتضى الأمر أو مدى فعالية مثل هذه القيود.

ومن الأسلحة الأخرى لمحاربة التضخم السياسة النقدية. ففي مارس استحدث البنك المركزي اصدارات فصلية من السندات المقومة بالريال لتصبح أداة في يده لادارة السيولة الفائضة في القطاع المصرفي.

وقال محافظ البنك المركزي لرويترز هذا الشهر إن من الممكن تعديل هذه الاصدارات بكل مرونة. ويقول مسؤولون وبعض المحللين إن مثل هذه الادوات ستكفي لتفادي موجة أخرى من الارتفاع الكبير في التضخم في السنوات القليلة المقبلة.

وقال الغريري إن من المتوقع ارتفاع التضخم لكنه سيبقى دون العشرة في المئة.

لكن آخرين أقل ثقة في ضوء اعتماد قطر الشديد على الاستيراد إذ انه باستثناء الطاقة فإن أغلب السلع الاساسية التي تستهلكها مستوردة وفي ضوء ارتباط الريال القطري بالدولار الامريكي.

فهذا الارتباط بين العملتين يقيد قدرة قطر على زيادة أسعار الفائدة لمحاربة التضخم ويمنعها من رفع قيمة العملة لمواجهة أي زيادة في تكاليف الاستيراد.

ومن المحتمل أن يؤدي ارتفاع التضخم إلى ارباك برنامج البنية التحتية بزيادة التكاليف والحد من هوامش الربح للشركات المنفذة للمشروعات.

إلا أن الأثر سيكون على الأرجح محتملا للمواطنين الميسورين البالغ عددهم نحو ربع مليون نسمة من بين اجمالي عدد السكان البالغ 1.9 مليون نسمة.

وقال ستيف تروب الرئيس التنفيذي لبنك بروة «من سيتضرر حقا من التضخم دون العشرة في المئة؟ أغلب الشركات لديها تعديلات لتغطية كلفة المعيشة ومن يملك أصولا يلمس المزايا».

واضاف «3.6 في المئة ليست نهاية العالم في مكان لا يدفع الناس فيه ضرائب.

الذهب قرب أدنى مستوى في أسبوع مع استمرار التراجع في صناديق المؤشرات

سنغافورة - «رويترز» - ظل سعر الذهب قريبا من أدنى مستوياته في نحو أسبوع امس مع انخفاض حيازات صناديق المؤشرات وتراجع الأسهم والسلع الأولية وهو ما طغى على قرار الاحتياطي الاتحادي الأمريكي بمواصلة برنامج التيسير النقدي.

وبالرغم من أن طباعة الاحتياطي الاتحادي لمزيد من النقود لشراء الأصول قد ترفع التضخم وتدعم الذهب إلا ان السوق تاثرت بمخاوف من أن تبيع بنوك مركزية المعدن النفيس وبانخفاض حيازات صناديق المؤشرات إلى أدنى مستوى منذ سبتمبر أيلول 2009. وتراجع الذهب في التعاملات الفورية 3.05 دولارات إلى 1453.69 دولارا للأوقية «الأونصة» بعد أن تراجع أكثر من واحد بالمئة في الجلسة السابقة مسجلا أكبر خسارة يومية له منذ تراجعه التاريخي في منتصف ابريل نيسان. وسجل الذهب 1439.74 دولارا يوم الأربعاء وهو أدنى مستوى منذ 25 ابريل.

وكانت الأسعار قد تراجعت 225 دولارا للأوقية بين 12 و16 ابريل بسبب مخاوف من وقف برنامج التحفيز النقدي الأمريكي وبعد أن طلب البنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي من قبرص بيع احتياطيات من الذهب في إطار اتفاق إنقاذ.

وارتفعت العقود الأمريكية الأجلة للذهب تسليم يونيو حزيران 7.50 دولارا إلى 1453.70 دولارا للأوقية اليوم.

وتراجع سعر الفضة في السوق الفورية 0.4 بالمئة إلى 23.44 دولار للأوقية والبلاديوم 0.4 بالمئة أيضا إلى 682.47 دولارا للأوقية. وارتفع البلاتين 0.1 بالمئة إلى 1471.99 دولارا.

مسؤول: تنتظر ضريبة دمغة على معاملات بورصة مصر

القاهرة - «رويترز»: قال طارق عبد الباري العضو المنتدب لشركة مصر للمقاصة يوم الخميس إن شركته لن تستطيع تطبيق ضريبة الدمغة الجديدة على معاملات بورصة مصر إلا بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون الذي نشر في الجريدة الرسمية للبلاد يوم الثلاثاء.

وينص القانون حسبما جاء في الجريدة الرسمية على بدء العمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره. لكن عبد الباري قال في اتصال هاتفي مع رويترز «ننتظر صدور اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة معاملات البورصة لمعرفة كيفية وموعد بدء التحصيل».

ويفرض قانون ضريبة الدمغة على معاملات البورصة بنسبة واحد في الألف يتحملها البائع والمشتري وأيضا على القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية بالبنوك.

«نيسان سنترا» تتخطى توقعات المبيعات

نيسان سنترا

عززت شعبية سيارة نيسان سنترا الجديدة بين العملاء في منطقة الشرق الأوسط مكانة نيسان الريادية في فئة سيارات السيدان المدمجة «C» التي تتميز بتنافسيتها الشديدة.

وحققت نيسان سنترا مبيعات رائعة خلال فترة الخمسين يوماً الأولى بعد عرضها للبيع في المنطقة حيث بيع منها نحو 1500 سيارة، ما يعكس شعبية هذه المركبة السيدان المدمجة التي تتميز برحابة مقصورتها الداخلية ومستوى الراحة فيها، وهما ميزتان تتوفران في فئة السيارات الأعلى منها، بالإضافة إلى تزويدها بخيارين من المحركات، الأول سعة 1.6 لتر والثاني سعة 1.8 لتر.

وقال سمير شرفان، المدير التنفيذي لشركة نيسان الشرق الأوسط: «دُشنت نيسان سنترا بهدف تعزيز موقعنا الريادي القوي في فئة سيارات السيدان المدمجة، وكانت بداية عمليات المبيعات حسب توقعاتنا. ومنذ تدشينها، قمنا ببيع سنترا بمعدل يفوق السيارة الواحدة كل ساعة، ويثبت ذلك أن العملاء يدركون أننا ننتج سيارات بارقى معايير الجودة والتي يتزايد عدد مشتريها بشكل مستمر».

وأضاف شرفان: «تتمتع نيسان بسجل رائع من النجاح في هذه الفئة من السيارات، وتمثل سنترا الجيل الثالث عشر من هذه السيارة المنتمية لفئة السيدان، تتميز السيارة برحابتها الاستثنائية والعديد من التقنيات التي لم تكن متوفرة في هذه الفئة من قبل، مع تقديم أكثر مما هو متعارف عليه بالفعل. وقد حققت هذه المزايا الاستثنائية شعبية هائلة في أوساط العملاء بمنطقة الشرق الأوسط والذين يبحثون عن سيارة السيدان المدمجة التي تمثل تطلعاتهم ورغبتهم بالحصول على مستوى متقدم من الجودة».

وقال روهان كومار، الذي اشترى السيارة أخيراً: «اشتريت سيارة نيسان سنترا الجديدة وأنا سعيد بامتلاكها، إن نيسان سنترا ترسي معايير جديدة في هذه الفئة من السيارات، حيث نتوقع الكثير، وندفع مبلغاً أقل من المتوقع للحصول عليها. تتميز سيارتي الجديدة برحابتها ودرجة عالية من الراحة، كما أن فيها تقنيات عديدة مثل الملاحة وبلوتوث».

وقال سكوت دايلان، الذي اشترى السيارة أيضاً: «أستخدم السيارة يومياً للتنقل من الشارقة إلى جبل علي، وقد أعجبني كثيراً استهلاكها الاقتصادي للوقود، كما أن تجربة القيادة نفسها ممتعة حيث توفر مساحة مريحة للأقدام وتتوفر فيها أحدث التقنيات. إنني أستمتع بالقيادة مع نيسان سنترا».